مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

التغيرات التي طرأت علي الهرم السكاني في ريف وحضر مصر في الفترة من 2006 إلي 2017 ودلالاتها الإجتماعية.

محمد إبراهيم العزبي و حماد ابراهيم عزاز*

كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية – مصر.

الملخص

إستهدفت الدراسة عمل رسم بياني للأهرامات السكانية لكل من ريف وحضر مصر في 2006 و 2017 بإستخدام بيانات التعداد العام للسكان في 2006 و 2017 عن عدد السكان وفقاً للنوع والعمر، والتعرف علي التغيرات التي طرأت عليها خلال تلك الفترة ودلالاتها الإجتماعية، وأيضاً حساب كل من معدل الخصوبة، وعبء الإعالة، ونسبة النوع في كل من الريف والحضر، والتغيرات التي طرأت عليها ودلالاتها الإجتماعية. وأشارت نتائج الدراسة إلي إرتفاع معدل الخصوبة في مصر خلال الفترة من 2006 إلي 2017 بنسبة 25.7% ، وبنسبة 8.8% في الحضر و 38.6% في الريف، وزيادة عبء الإعالة الكلية في مصر من 55.4 إلي 63.2 علي مستوي الجمهورية، ومن 61.1 إلي 70.9 في الريف، ومن 48,4 إلي 53.8 في الحضر، وزيادة نسبة النوع من 104 إلي 106.5 علي مستوي الجمهورية، ومن 104 إلي 106.7 في الريف، ومن 105 إلي 106.2 في الحضر خلال تلك الفترة . وأوضحت النتائج أن الريف وحده قد ساهم بنسبة 81% في الزيادة التي حدثت في معدل الخصوبة في مصر. وحاولت الدراسة تفسير أسباب تلك التغيرات، وعزت ذلك إلي الأحداث التي شهدتها مصر في أعقاب أحداث 11 يناير، والتي أدت إلي تنامي تأثير أصحاب الإتجاهات المناهضة لتنظيم الأسرة والحد من الإنجاب، خاصة في المناطق الريفية. وخلصت الدراسة إلي مناقشة أهم نتائجها، وتقديم عدة مقترحات لمواجهة مشكلة ارتفاع معدل الخصوبة، وخاصة في المناطق الريفية.

الكلمات الدالة *:* الهرم السكاني - نسبة النوع - معدل الخصوبة - عبء الإعالة

مقدمة

تفيد دراسة الخصائص الديموجرافية لسكان أي مجتمع في فهم كثير من الظواهر والمتغيرات الإجتماعية والثقافية في ذلك المجتمع، نظراً لوجود علاقات تبادلية بين المتغيرات الديموجرافية وتلك المتغيرات، بالإضافة إلي ما تتميز به المتغيرات الديموجرافية عادة من استنادها إلي قاعدة صلبة من البيانات الإحصائية التي توفر لها سنداً ودعماً إمبيريقيا، ويسهل إمكانية عقد المقارنات بين تلك المجتمعات المختلفة علي أساسها.

ومن المتغيرات الديموجرافية المهمة في هذا المجال تلك المتعلقة بالتكوين النوعي والعمري للسكان، أي تصنيفهم وفقاً للجنس والعمر أو السن. ويعبر عن التكوين النوعي والعمري للسكان في المجتمع برسم بياني يطلق عليه الهرم السكاني، حيث جري العرف علي كتابة العمر علي المحور الرأسي، وعدد السكان علي أو نسبتهم المئوية علي المحور الأفقي، ويوضع الذكور إلي يسار الخط الرأسي بينما توضع الإناث علي يمينه.

والدارس للهرم السكاني يمكنه الخروج بكثير من المعلومات التي تفيد في وصف السكان، والتعرف علي كثير من خصائصهم الديموجرافية والإجتماعية والإقتصادية. ويمكن الإستفادة من الأهرامات السكانية في المقارنة بين المجتمعات المختلفة، أو في مقارنة المجتمع الواحد في مرحلة زمنية معينة بنفسه في مرحلة زمنية أخري، أو في مقارنة بعض القطاعات السكانية الفرعية داخل المجتمع، كاالمقارنة بين الريف والحضر.

والهرم السكاني يكون في صورته العامة علي شكل مثلث حيث تأخذ تكرارت فئات العمر المختلفة في الصغر بصعود سلم العمر نتيجة تقلبات الخصوبة، ووفيات الأعمار المختلفة، وحركة الهجرة وبعض الأحداث والتغيرات التي يمر بها المجتمع. ولذا فإن المتخصصين في علوم السكان والمجتمع يمكنهم بنظرة سريعة علي شكل الهرم السكاني لمجتمع معين الخروج بمعلومات كثيرة عن ذلك المجتمع (Petersen,1975).

مشكلة الدراسة

علي الرغم من الفوائد الكثيرة للأهرمات السكانية المشار إليها أنفاً إلا أنه يندر العثور عليها علي مستوي سكان الريف والحضر. فعلي حد علم الباحثين لم يقم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنشر الأهرامات السكانية لكل من ريف وحضر مصر في تعداد 2006 و 2017 ، وإن كان قد نشر الهرم السكاني علي مستوي الجمهورية في هذين التعدادين، وهذا ما حدا بالدراسة الحالية إلي القيام بهذه المهمة لتوفير مصدر سريع للمقارنة بين الريف والحضر، وبيان التغيرات التي طرأت علي كل منهما خلال الفترة من 2006 إلي 2017، وهي فترة مليئة بالأحداث الجسام التي شهدتها مصر، والتي يتوقع أن يكون لها أثاراً جوهرية علي مختلف جوانب الحياة في مصر، ومن بينها الجوانب الديموجرافية، فقد شهدت مصر في بداية تلك الفترة السنوات الأخيرة في حكم الرئيس مبارك، ثم شهدت أحداث يناير 2011 وماصاحبها من فوضي، ثم تولي الإخوان المسلمين مقاليد حكم مصر وما صاحبها من أحداث، ثم قيام ثورة يونيو وماتلاها من السنوات الأولي لحكم الرئيس السيسي.

وتتوقع الدراسة الحالية أن يكون لتلك التغيرات الإجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال الفترة من 2006 إلي 2017 أثارها علي شكل الهرم السكاني لمصر في ريفها وحضرها وخاصة مايتعلق بتأثيرها المحتمل علي خصوبة السكان وعبء الإعالة ونسبة النوع. وهذا ماتحاول الدراسة الحالية التحقق منه من خلال إعداد الأهرامات السكانية لكل من الريف والحضر خلال تلك الفترة، وعقد المقارنات بينها، ورصد التغيرات التي طرأت عليها، واستخلاص دلالات تلك التغيرات.

أهداف الدراسة

في ضوء ما تقدم تسعي الدراسة بصفة محددة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1- عمل رسم بياني (أهرامات سكانية) لكل من ريف وحضر مصر في عام 2006 وعام 2017 للتعرف علي التغيرات التي طرأت عليها خلال تلك الفترة وإستخلاص دلالاتها الإجتماعية .
2- حساب معدل الخصوبة في ريف وحضر مصر وعلي مستوي الجمهورية في 2006 و 2017، والتغير الذي طرأ عليه خلال تلك الفترة، وإستخلاص دلالاته الإجتماعية .
3- حساب عبء الإعالة في ريف وحضر مصر وعلي مستوي الجمهورية في 2006 و 2017 والتغير الذي طرأ عليه خلال تلك الفترة وإستخلاص دلالاته الإجتماعية.
4- حساب نسبة النوع في ريف وحضر مصر وعلي مستوي الجمهورية في 2006، 2017 والتغير الذي طرأ عليها خلال تلك الفترة، وإستخلاص دلالاته الإجتماعية.

الطريقة البحثية

يتضمن هذا الاستعراض المرجعي الموجز التعريف بالمؤشرات الديموجرافية المستخدمة في الدراسة، وبيان أهميتها وطرق قياسها، ونبذة عن بعض النتائج المتعلقة بدراستها علي مستوي الريف والحضر في مصر.

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني:hammad_azazy@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.123586

1- معدل الخصوبة : يشير مصطلح الخصوبة fertility إلي العدد الفعلي للأطفال الذين تلدهم المرأة خلال فترة خصوبتها، وهي تختلف عن القدرة البيولوجية fecundity، والتي تعني العدد الذي يمكن للمرأة إنجابه خلال فترة خصوبتها التي قد تمتد إلي 35سنة، وهو أكبر بكثير من العدد الذي تقوم بإنجابه فعلياً، فالخصوبة ليست ببساطة نتاج عوامل بيولوجية، ولكن الناس ينجبون عدداً أكبر أو أقل من الأطفال نتيجة قوي إجتماعية وأقتصادية تؤثر علي سلوكهم الإنجابي (Duberman and clayton,1979;52).

وتكتنف دراسة العوامل المحددة للخصوبة صعوبات عديدة، لعل من أهمها كما ذكر العيسوي (1985: 118) ان السلوك التناسلي هو مسألة فردية فضلاً عن كونه مسألة إجتماعية. وعلي هذين المستويين فإن العوامل المحددة للخصوبة تتداخل وتتشابك، بحيث يصعب فصل أثر كل من هذه المحددات علي الخصوبة.

وقد قامت دراسات عديدة بمناقشة وتحليل مختلف العوامل المحتمل أن يكون لها تأثير علي الخصوبة، والتي يتمثل معظمها في العوامل المتعلقة بطبيعة وخصائص البنيان الأسري والطبقي والنسق القيمي والمعياري السائد في المجتمع، ومدي توافر وسائل وفرص التعليم والرعاية الصحية وبرامج تنظيم الأسرة، والتحضر والأهمية النسبية للزراعة (Gamie and Elezaby: 2014 ؛السيد، 2012، ;ميخائيل ، 2010، حبشي,1989 ;Abulata : 1985).

ويحاول الباحثون تقدير الخصوبة مستعينين في ذلك بمقاييس مختلفة حسب البيانات التي يمكنهم الحصول عليها. ومن بين المقاييس المستخدمة في تقدير الخصوبة البشرية مايلي : (1) معدل المواليد الخام وهو نسبة مجموع المواليد أحياء في عام معين إلي عدد السكان المقدر في منتصف ذلك العام مضروباً في 1000 (2) معدل الخصوبة العام وهو نسبة عدد المواليد أحياء في عام معين إلي عدد السكان المقدر في منتصف ذلك العام مضروباً في 1000 (3) نسب المواليد التفصيلية وهي نسب المواليد الأحياء للامهات في عمر معين إلي عدد الإناث اللواتي في سن الحمل في ذلك العمر، وعادة مايتم تقسيم سن الحمل (15-49 سنة) إلي فئات طول كل منها خمس سنوات (4) معدل الخصوبة الكلي وهو مجموع نسب المواليد التفصيلية مع ملاحظة أن النسبة في كل فئة عمرية هي في الواقع متوسط النسب للسنوات الخمس داخل الفئة وليس مجموعها، وبذلك فلابد من ضرب كل نسبة في 5 قبل الجمع لجميع الفئات العمرية بين 15-49 سنة ، (5) معدل الإحلال الإجمالي، وهذا المعدل شبيه بمعدل الخصوبة الكلي ولكن بسط هذه النسبة يختص فقط بعدد المواليد الإناث (6) معدل الإحلال الصافي، وهو قياس مدي إحلال الجيل القادم محل الجيل الحاضر وأساسه معرفة نسبة المواليد من الأطفال الإناث فقط لكل فئة من فئات سن أمهاتهن في عام معين، ثم إفتراض تعرض كل مجموعة من مجموعات الأطفال أثناء تقدمهن في السن حتي يصلن إلي عمر أمهاتهن إلي معدل الوفيات في ذلك العام، وبنسبة عدد من يبقين علي قيد الحياة ويبلغن سن أمهاتهن إلي عدد أمهاتهن تدل هذه النسبة علي معدل الإحلال الصافي، فإذا زادت عن واحد صحيح دل علي أن السكان سوف يزداد عددهم، وإذا قل عن واحد صحيح دل علي أن السكان سوف ينقص عددهم في الجيل القادم (العزبي، 1995: 35-40؛ المصري،1968).

المقاييس السابقة للخصوبة تعتمد علي الإحصاءات الحيوية المتعلقة بالمواليد والوفيات، ولكن يوجد مقياس للخصوبة عبارة عن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات إلي مجموع الإناث اللواتي في سن الحمل. وتستمد البيانات المطلوبة لهذا المقياس من التعداد العام للسكان. ويمتاز هذا المقياس في أنه يصور أثر وفيات الأطفال علي الخصوبة، فهو نسبة الباقين أحياء من المواليد في السنوات الخمس الأولي من حياتهم إلي الأمهات. ويستخدم هذا المقياس عند مقارنة خصوبة قطاعات مختلفة بين السكان كالريف والحضر (المصري، 1968)، ولذا سوف يستخدم هذا المقياس في قياس الخصوبة في الدراسة الحالية.

تشير معظم الدراسات التي قارنت بين الخصوبة في الريف والحضر في مصر إلي أن معدل الخصوبة في الريف أعلي منه في الحضر. وقد يرجع الأثر العكسي للتحضر علي الخصوبة إلي إنخفاض القيمة الإقتصادية للأطفال في الحضر، وأرتفاع مستوي التعليم مما قد يرفع من سن الزواج ويزيد من الإقبال علي برامج تنظيم الأسرة التي تتوفر خدماتها بشكل أفضل في الحضر، وإلي إرتفاع مستوي الصحة مما يقلل من وفيات الأطفال الرضع الذي يرتبط طردياً مع الخصوبة، وصعوبة التوفيق بين كثرة الإنجاب ومتطلبات الحياة في المدن، نظراً لنمط الحياة والعمل بها، وما يرتبط به من إرتفاع في مستوي تطلعات الآباء (العيسوي، 1985؛ 1988، calumet al).

2-عبْ الإعالة Dependency ratio: يمكن الإستفادة من بيانات السن في معرفة العبء البشري في مجتمع ما، ويتطلب ذلك أولاً تحديد الحد الأدني والحد الأعلي لسن الأفراد العاملين. وعادة مايعتبر سن15سنة هو الحد الأدني للعمل، وسن 65 سنة هو الحد الأقصي، وبهذا تصبح فترة العمل مابين 15-65 سنة. هذا علي الرغم من الأطفال في كثير من الدول النامية قد يعملون في بعض الأعمال وخاصة في العمل الزراعي، غير أن أعمالهم غالباً ماتكون موسمية أو مؤقتة، ولاتتسم بكفاءة عالية (العزبي،1995).

وإذا ما أعتبر أن العاملين يعولون أنفسهم ويعولون أيضاً غير العاملين، أمكن التعبير عن نسبة العبءالإقتصادي الذي يطلق عليه عبء الإعالة والذي يحسب كالتالي:

$$\text{عبء الإعالة} = \frac{\text{عدد الأفراد أقل من 15 سنة + عدد الأفراد 65 سنة فأكثر}}{\text{عدد الأفراد 15- أقل من 65 سنة}} \times 100$$

وتسمي هذه النسبة عبْ الإعالة الكلية. ويمكن حساب إعالة الصغار بقسمة عدد الأفراد الذين يقل سنهم عن 15 سنة علي جملة عدد الأفراد الذين تتراوح اعمارهم مابين 15 إلي أقل من 65 سنة، كذلك يمكن حساب عبء إعالة الكبار بقسمة عدد الأفراد الذين يبلغ سنهم 65 سنة فأكثر علي عدد الأفراد الذين يبلغ سنهم 15 إلي أقل من 65 سنة (العزبي، 1995).

وتشير نتائج الدراسات التي أجريت علي عبء الإعالة في الريف والحضر إلي إرتفاع عبء الإعالة في الريف عنه في الحضر، ويرجع ذلك إلي إرتفاع عبء إعالة الصغار نتيجة لإرتفاع الخصوبة في الريف عنها في الحضر، وكذلك إلي الإنخفاض النسبي لعدد الأفراد في سن العمل في الريف عنه في الحضر (العزبي، 2010).

3-نسبة النوع sex ratio: لعدد كل من الذكور والأناث في المجتمع أهمية كبيرة من النواحي الإجتماعية والإقتصادية، فكثير من الخدمات تتحدد بالجنس، كما أن فرص الزواج وإنجاب الأطفال تتحدد في ظل العلاقة بين عدد الذكور والإناث، وتتحدد في ظل العلاقة بين عدد الذكور والإناث، ويتحدد في ظل هذه العلاقة أيضاً مقدار القوي العاملة من كل نوع. من ناحية أخري فإن عدد الذكور والإناث في أي مجتمع يتأثر بعدة عوامل منها معدل المواليد والوفيات لكل من الجنسين، وهجرة السكان من وإلي المجتمع، وكذلك بعض العوامل التي تؤثر علي أحد الجنسين أكثر من تأثيرها علي الآخر كالحروب ومخاطر المهن والتي غالباً مايموت بسببها عدد أكبر من الذكور (العزبي، 1995: 113).

وقد أوضحت التعددات السكانية المختلفة في مصر تقارب أعداد الذكور والإناث، وإن كانت تميل لصالح الذكور قليلاً ، كما أن عدد الذكور أو بمعني أصح نسبتهم تكون أكبر قليلاً في الحضر عنها في الريف، وربما يرجع ذلك في المحل الأول إلي أن غالبية المهاجرين من الريف إلي الحضر من الذكور (العزبي، 2010).

ويستخدم دارسو السكان مقياساً لبيان مدي التوازن بين عدد الذكور وعدد الأناث في المجتمع يسمي نسبة النوع، ويقصد بها عدد الذكور لكل مائة من الأناث، ويتم حسابها بقسمة عدد الذكور الكلي علي عدد الإناث الكلي ويضرب الناتج *100. ويسمح هذا المقياس بعقد المقارنات المباشرة بين التكوينات النوعية للمجموعات السكانية محل الدراسة بصرف النظر عن حجم السكان (العزبي، 1995: 133).

وقد تذبذبت نسبة النوع في مصر قليلاً في التعدادات المختلفة ، حيث بلغت 103.9 في عام 1937 و 105.4 في عام 1976 و 105.7 في عام 1986 و 104.8 في عام 1996 وعلي مستوي الريف والحضر يتضح أنها كانت مرتفعة في الحضر عنها في الريف في معظم التعدادت (العزبي، 2010: 150).

بيانات الدراسة

استخدمت بيانات جدول 1-1 في كل من التعداد العام للسكان عام 2006 وعام 2017 الخاصة بعدد السكان في الفئات العمرية وفقاً للنوع في الريف والحضر في رسم الأهرامات السكانية لكل من الريف والحضر بإستخدام برنامج Excel، كما أستخدمت تلك البيانات في حساب كل من معدل الخصوبة وعبء الإعالة ونسبة النوع في كل من الريف والحضر وعلي مستوي الجمهورية خلال الفترة المختارة للدراسة.

النتائج والمناقشات

نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة مرتبة وفقاً لأهدافها:

أولاً: التغير في شكل الهرم السكاني لمصر في الريف والحضر خلال الفترة من عام 2006 إلي 2017 ودلالاته الإجتماعية.

الأشكال البيانية التالية توضح الأهرامات السكانية لكل من مصر والريف والحضر في عامي 2006، 2017 التي أعدتها الدراسة.

المتفحص لشكل الهرم السكاني لمصر في 2006 و 2017 شكل (1) ، (2) يدرك من الوهلة الأولي حدوث زيادة ملحوظة في خصوبة السكان المصريين، وكذلك في عبء إعالتهم لأنه قاعدة الهرم في 2017 أصبحت أعرض، وأصبحت الفئات العمرية أكبر حجماً كلما صعدنا علي سلم الهرم، وزادت مساحة الفئات العمرية الأصغر (تحت 15 سنة) علي حساب الفئات العمرية الأكبر، وأصبح الهرم يشبه النموذج المميز للدول النامية التي تتسم بإرتفاع نسبة الأطفال نتيجة إرتفاع معدلات الخصوبة بها. وشكل الهرم السكاني لمصر في 2017 يشير إلي أن مصر سوف تشهد زيادة سكانية كبيرة في السنوات القادمة حتي لو حدث إنخفاض حقيقي في معدل الخصوبة، وهذا ما سوف يتم إيضاحه لاحقاً.

شكل الهرم السكاني لمصر في 2006 يوحي بحدوث إنخفاض في خصوبة السكان المصريين في السنوات التي سبقت 2006، ويبدو ذلك واضحاً من تساوي أو تقارب أطوال الفئات العمرية الأصغر. وإذا مأأخذ في الاعتبار أن الوفيات تزداد مع الصعود علي درجات الهرم السكاني فإن ذلك يعني أن الأطفال الأحدث ولادة ، كانت نسبتهم أقل ممن يكبرونهم سناً، الأمر الذي يشير إلي حدوث إنخفاض ملحوظ في معدل الخصوبة علي عكس الحال تماماً في 2017. وهذا ماسوف يتم التحقق منه بالأرقام لاحقاً.

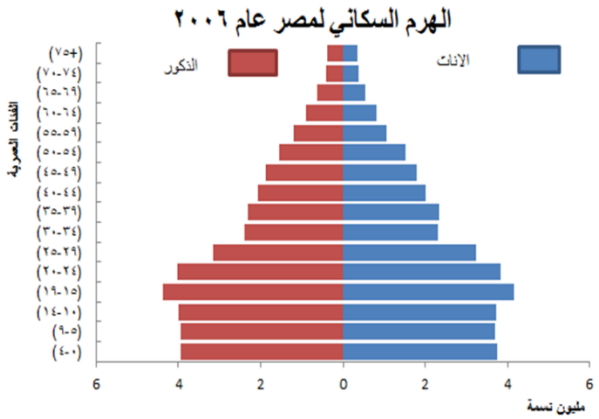

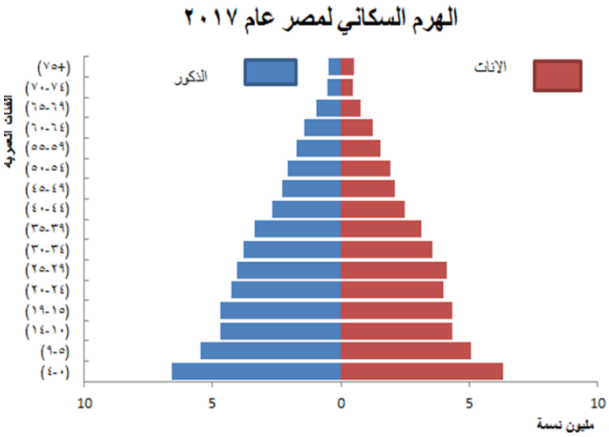

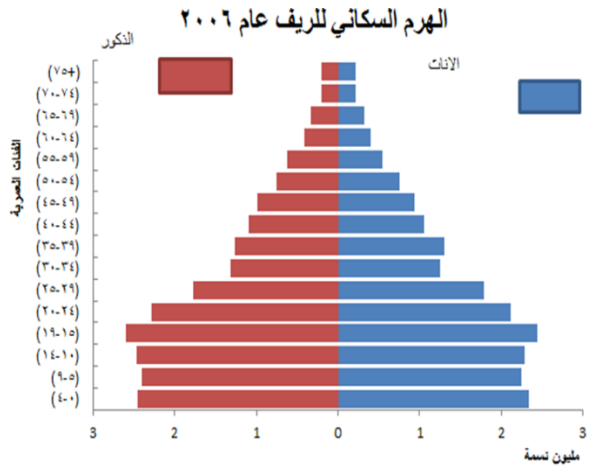

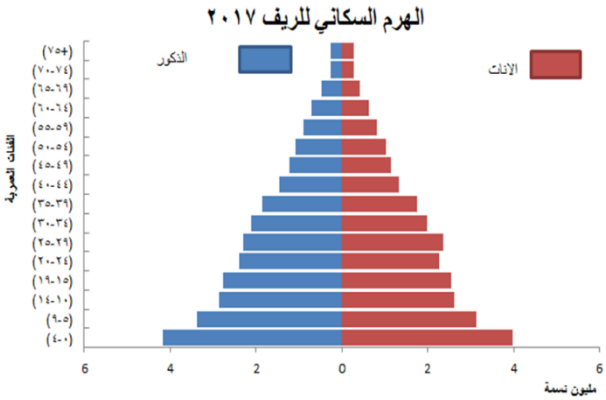

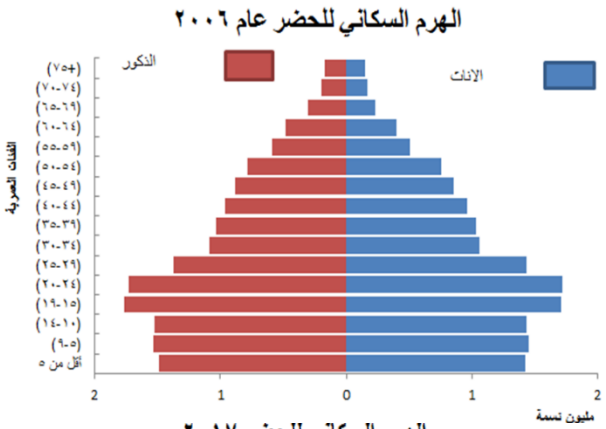

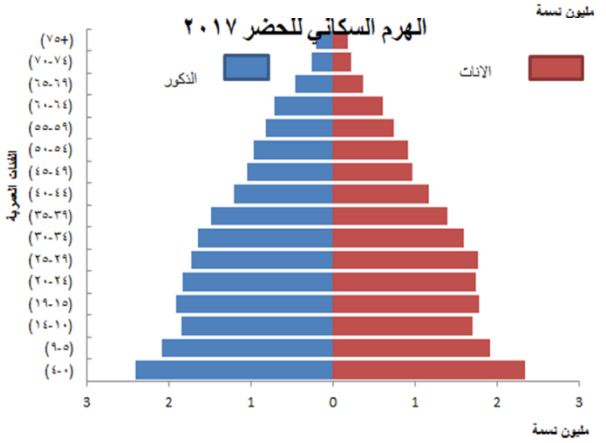

والسؤال الذي قد يتبادر إلي الأذهان هنا هو : ما السبب في إرتفاع معدل الخصوبة خلال الفترة من 2006 إلي 2017 بعد أن كانت الخصوبة قد بدأت في الإنخفاض قبل عام 2006 كما سبق بيانه؟ ولماذا هذا التباين الكبير بين إرتفاع معدل الخصوبة في الريف والحضر.

وبمراجعة الأحداث التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة والسابق ذكرها، وبإستحضار ذكرياتها يمكن القول بأن الجهود التي كانت تبذل في برامج تنظيم الأسر وضبط الإنجاب ، والتي كادت أن تؤتي بعض أكلها قبل عام 2006، قد أصابها الوهن، وأعتراها الضعف، بل ربما تكون قد توقفت تماماً في تلك الفترة العصيبة من تاريخ مصر، حيث أنصرفت الدولة بمختلف أجهزتها إلي مواجهة التحديات الأمنية والإقتصادية التي عصفت بالبلاد، وأستنزفت مواردها، ولم تعد قضية الحد من الإنجاب ومواجهة المشكلة السكانية ضمن أولوياتها، خاصة بعد وصول أصحاب الإتجاهات المناهضة للحد منها، إلي مراكز صنع القرار. وبمقارنة الأهرامات السكانية لكل من الريف والحضر في 2006 و2017، تبدو فجوة التغير الذي حدث خلال تلك الفترة كبيرة ، ويبدو واضحاً أن كلا من الخصوبة السكانية وعبْ الإعالة قد زادا بدرجة كبيرة في الريف مقارنة بالحضر، مما يشير إلي أن الريف هو المسئول في المقام الأول عن تلك الطفرة الكبيرة في خصوبة السكان المصريين، وفي عبء إعالتهم بالتالي خلال الفترة من 2006 إلي 2017 . وهذا ماسوف يتم التحقق منه بالأرقام لاحقاً .

ثانياً: معدل الخصوبة في الريف والحضر علي مستوي الجمهورية والتغير الذي طرأ عليه خلال الفترة من 2006 إلي 2017 ودلالاته الإجتماعية.

تشير نتائج الدراسة الواردة في جدول (1) إلي ان معدل الخصوبة مقاساً بعدد الأطفال أقل من 5 سنوات إلي جملة عدد الإناث في سن الخصوبة (15-49) سنة قد أرتفع من 432 طفلاً لكل ألف من الإناث في سن الخصوبة في 2006 إلي 543 طفلاً في عام 2017 علي مستوي الجمهورية، بنسبة زيادة قدرها 25.7% وعلي مستوي الريف والحضر زاد معدل الخصوبة في الريف من 440 طفلاً في 2006 إلي 610 طفلا في عام 2017، بنسبة زيادة قدرها 38.6% ، وزاد معدل الخصوبة في الحضر من 419 طفلاً في عام 2006 إلي 456 طفلاً في عام2017، بنسبة زيادة قدرها 8.8%

جدول 1. معدل الخصوبة في الريف والحضر مقاساً بعدد الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف من الإناث في سن الحمل (15-49).

سنة التعداد	ريف	حضر	جملة الجمهورية
2006	440	419	432
2017	610	456	543
% للتغير	38.6	8.8	25.7
% للمساهمة في زيادة الخصوبة الكلية	81.2	17.9	100.0

المصدر: حسابات الباحثين إستنادا إلي بيانات تعدادي 2006، 2017 (جدول 1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تبين هذه النتائج أن معدل الخصوبة كان دائما أعلي في الريف عنه في الحضر، وإن كانت نسبة الارتفاع في الريف كبيرة للغاية (38.6%) مقارنة بنسبة الارتفاع في الحضر (8.8%) وبحساب التأثير السلبي لكل من الريف والحضر علي معدل الخصوبة علي مستوي الجمهورية خلال الفترة من 2006 إلي 2017 تبين أن الريف وحده مسئول عن حوالي 81% من الزيادة في معدل الخصوبة، مقابل 8% فقط للحضر. ويمكن إرجاع الأسباب التي أدت إلي إرتفاع معدل الخصوبة إلي تنامي تأثير الإتجاهات السلفية المتزمتة التي سادت في تلك الفترة، والتي كان تأثيرها أكثر وضوحاً في المناطق الريفية، نظراً لتغلغل هذه القوي في نسيج المجتمع الريفي، وتغلغل أفكارها في الثقافة الريفية التقليدية، والتي كانت في الأصل غير محبذة لفكرة الحد من الإنجاب.

ومما لاشك فيه أن القفزة الهائلة في معدل الخصوبة، خاصة في الريف المصري، خلال الفترة من 2006 إلي 2017 تعد إنتكاسة حقيقية للجهود التي بذلت في مجال تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب، ومواجهة المشاكل السكانية التي تواجهها مصر. ويتوقع أن تلقي بظلالها علي المستقبل في ظل ماهو معروف من أن بقاء معدلات الخصوبة عند مستويات مرتفعة يعني أن معدلات المواليد والنمو السكاني سوف تظل عند مستوي مرتفع لفترة طويلة، حتي بعد أن تبدأ معدلات الخصوبة في الإنخفاض، نظراً لأن عدد الأفراد الذين يدخلون في مرحلة الإنجاب سوف يظل لفترة طويلة قادمة أكبر من عدد أولئك الذين يخرجون من هذه المرحلة نتيجة مايعرف بقوة الدفع الذاتي السكاني، أي القوة الكامنة في الهرم السكاني الفتي تضمن أستمرارية النمو في عدد السكان حتي بعد أن تتوقف أسبابه المباشرة أو الظاهرة المتمثلة في معدل الإنجاب.

ثالثاً: عبء الإعالة في الريف والحضر وعلي مستوي الجمهورية والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة من عام 2006 إلي عام 2017 ودلالاتها الإجتماعية.

تشير نتائج الدراسة الواردة في جدول (2) أن عبْء الإعالة الكلية في مصر قد زاد من 55.4 في عام 2006 إلي 63.2 في عام 2017، بمعني أن كل مائة فرد في الفئات العمرية 15-أقل من 65 سنة، أي الذين في سن العمل يعولون 63.2 فرداً من غير الداخلين في سن العمل، أي الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فاكثر . ويعتبر هذا عبئاً كبيراً نسبياً بالمقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع السبب في ذلك في المقام الأول إلي ارتفاع نسبة الأطفال تحت 15 سنة في مصر مقارنة بالدول المتقدمة، أي أن إعالة الصغار هي المسئولة في المقام الأول عن ارتفاع عبء الإعالة الكلية في مصر.

جدول 2. عبء الإعالة في ريف وحضر مصر خلال الفترة من عام 2006 حتي عام 2017

سنة التعداد	ريف			حضر			جملة الجمهورية		
	إعالة الصغار	إعالة الكبار	جملة	إعالة الصغار	إعالة الكبار	جملة	إعالة الصغار	إعالة الكبار	جملة
2006	55.3	5.8	61.1	42.6	5.8	48.4	49.6	5.8	55.4
2017	62.9	8.0	70.9	47.3	6.5	53.8	55.9	7.3	63.2
حجم التغير	70.6	2.2	9.8	4.7	1.7	5.4	6.3	1.5	7.8

المصدر: حسابات الباحثين استنادا إلي بيانات التعداد العام للسكان 2006، 2017 جدول 1 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما يلاحظ من بيانات جدول (2) أن إعالة الصغار قد زادت من 49.6 في عام 2006 إلي 55.9 في عام 2017، بزيادة قدرها 6.3 ، بينما أرتفع معدل إعالة الكبار من 5.8 إلي 7.3 بزيادة قدرها 1.5 فقط وهذا مؤشر أيضاً علي ارتفاع نسبة كبارالسن خلال تلك الفترة.

وبمقارنة عبء الإعالة في الريف والحضر يتبين أن عبء الإعالة في الريف سواء عبء إعالة الصغار أو الكبار أو الإعالة الكلية أكبر بدرجة ملحوظة عنه في الحضر، سواء في عام 2006 أو 2017، وأن هذا الفارق يرجع أساساً إلي ارتفاع نسبة الأطفال في الريف مقارنة بالحضر، مما يرفع عبء إعالة الصغار في الريف أكبر منها في الحضر. وكما يتبين من الجدول يبلغ عبء إعالة الصغار في الريف 62.5 مقابل 47.5 فقط في الحضر في 2017، كما أن الزيادة التي طرأت علي عبء إعالة الكبار في الريف خلال الفترة من 2006 حتي 2017 تبلغ 7.6 مقابل زيادة قدرها 4.7 فقط في الحضر ويلاحظ أن عبءالإعالة الكلي في الريف قد زاد بمقدار 9.8 خلال الفترة من 2006 حتي 2017، بينما زاد عبء الإعالة الكلي بمقدار 5.4 في الحضر خلال تلك الفترة.

وتشير هذه النتائج إلي إنخفاض نسبة الفئات العمرية القادرة علي العمل والإنتاج وأرتفاع نسبة الفئات العمرية غير القادرة علي العمل خاصة في الريف، وإلي الحاجة إلي إنفاق كثير من الأموال علي الطعام والتعليم والصحة للوفاء بإحتياجات الأعداد الكبيرة من الأطفال، وأيضاً الأعداد المتزايدة من كبار السن. كما تنبه إلي أهمية العمل علي خفض معدل الخصوبة لتقليل نسبة الأطفال، ومن ثم تخفيف الأعباء الملقاه علي كاهل الفئات العمرية العاملة، وبصفة خاصة في المناطق الريفية، التي يسودها كثير من العوامل المؤاتية لارتفاع معدل الخصوبة كما سبق إيضاحه.

رابعاً : نسبة النوع في الريف والحضر علي مستوي الجمهورية والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة من 2006 إلي 2017.

باستقراء النتائج المتعلقة بنسبة النوع (جدول 3) يمكن الخروج بعدة ملاحظات من بينها ما يلي:

1- أن عدد الذكور لكل مائة من الإناث علي مستوي الجمهورية كان 104 في 2006 وزاد إلي 106.5 في 2017 . معني ذلك أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث في التعدادين الأخيرين، بل وفي معظم التعدادات العامة كما سبق بيانه، بل إن الفجوة بين عدد الذكور والإناث قد اتسعت في 2017. والسؤال الذي قد يتبادر إلي الذهن هنا هو لماذا يزيد عدد الذكور عن الإناث في مصر؟ هل لأن عدد الوفيات أكبر بين الإناث؟ أم أنها مسألة بيولوجية بحتة، أي أن عدد الذكور الذين يولدون أكبر من عدد الإناث؟

جدول 3. نسبة النوع في مصر في الريف والحضر في عام 2006 وعام 2017

سنة التعداد	نسبة النوع		
	ريف	حضر	جملة
2006	104	105	104
2017	106.7	106.2	106.5

المصدر: حساب الباحثين إستنادا إلي بيانات التعداد العام للسكان 2017،2006- جدول 1، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

بالبحث عن إجابة علي السؤال المتعلق بعدد الوفيات من الإناث والذكور، تبين أن عدد الوفيات بين الذكور كان أكبر من عدد الوفيات بين الإناث خلال عام 2018 (حوالي 3.7 ألف للذكور مقابل حوالي 2.53 ألف للإناث) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2018). ويبدو ذلك منطقياً في ضوء ماهو معروف من تعرض نسبة أكبر من الذكور للحوادث والوفيات بسبب طبيعة المهن الخطرة التي يعمل بها عادة الذكور . ومنطقياً أيضاً استبعاد احتمال ان تكون الهجرة الخارجية سبباً بمعني هجرة عدد أكبر من الإناث بالمقارنة بعدد الذكور المهاجرين إذن لم يبقي إلا القبول بحقيقة ان عدد الذكور الذين يولدون اكبر من عدد الوفيات بين الإناث.

ولكن هل هي مجرد مسألة بيولوجية؟ أم أن هناك عوامل اخري تؤثر علي عدد المواليد من كل من الجنسين؟ في حقيقة الأمر لايمكن استبعاد تأثير بعض العوامل الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المصري، والتي تميل إلي تفضيل خلفة الذكور لأسباب كثيرة لايتسع المجال هنا لذكرها. ولكن هل يمكن أن يؤثر ذلك التفضيل علي عدد الذكور والإناث؟ الإجابة نعم. فكثير من

الأسر عندما ترزق بأول مولود ذكراً أو اول مولودين سوف تكتفي بهما ولن تحاول إنجاب مزيد من الأطفال، علي عكس الحال إذا ما كان أول المولودين أنثي فسوف تستمر الأسرة في الإنجاب حتي تنجب ذكراً والمحصلة النهائية لهذا التفضيل التمييزي للذكور علي الإناث هو زيادة عدد الذكور علي عدد الإناث.

2- هل يؤدي الزيادة في عدد الذكور عن الإناث إلي حدوث مشاكل إجتماعية معينة؟ أو علي وجه التحديد هل الزيادة في عدد الذكور تؤثر علي فرصهم في الزواج؟ قبل محاولة الأجابة علي هذا التساؤل يتطلب الأمر تحديد حجم الزيادة في عدد الذكور عن الإناث . وبالرجوع إلي بيانات التعداد العام للسكان عام 2017 تبين أن عدد الذكور يبلغ حوالي 48892 مليون وأن عدد الإناث يبلغ حوالي 45907 مليون ، أي أن عدد الذكور يزيد عن عدد الإناث بحوالي 3 ملايين ذكراً.

إذن حوالي 3 ملايين من الذكور في مصر لايقابلهم إناثاً، فهل ستقل فرص الذكور في الزواج؟ إذا ربطنا بين العادات أو العرف السائد في الثقافة المصرية الذي يحبذ أن يكون الزوج أكبر سناً من الزوجة و شكل الهرم السكاني لمصر الذي يزداد فيه عدد الأفراد في الفئات العمرية الأصغر سناً يمكن القول أنه إذا كان الذكور يتزوجون من إناث من نفس فئتهم العمرية فلن يجدون العدد الكافي من الإناث نظراً لزيادة عدد الذكور عن الإناث في كل فئة عمرية، ولكن بما أن غالبية الذكور يتزوجون من إناث أصغر سناً، و حيث إن الفئات العمرية الأصغر سناً بها أعداد أكبر من الأفراد كما يتضح من شكل الهرم السكاني، إذن لن يكون للفارق العددي بين الذكور والإناث تأثير ملحوظ علي فرص الذكور في الزواج. يبقي تأثير العوامل الإقتصادية والإجتماعية الأخري التي لامجال هنا لتناولها والتي يمكن ان تؤثر علي فرص الزواج لكل من الجنسين .

3- يتبين من النتائج المعروضة في جدول (3) أن نسبة النوع في الحضر كانت أكبر من نسبة النوع في الريف. وفي الواقع فإن نسبة النوع في الحضر كانت أكبر من نسبة النوع في الريف في معظم التعدادات السكانية لمصر، وكان يعزي ذلك إلي الهجرة من الريف إلي الحضر، لأن المهاجرين كان أغلبهم من الذكور الباحثين عن فرص عمل في المدن أو خدمات أفضل. ولكن الجديد الذي كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية هو أن نسبة النوع في الريف أصبحت أكبر من نسبة النوع في الحضر، وإن كان الفرق صغيراً نوعاً (0.5) ولكن مع ذلك تبقي هذه النتيجة في حاجة إلي تفسير.

بالرجوع إلي الدراسات الحديثة المتعلقة بتيارات الهجرة الداخلية بين الريف والحضر في مصر تبين حدوث مايسمي بالهجرة المنعكسة بين الريف والحضر Turnaround migration، أي أن حجم الهجرة من الحضر إلي الريف أصبح يفوق حجم الهجرة من الريف إلي الحضر، والذي كان مألوفاً من قبل (أبو سالم ، 2012؛ جامع 2010:231).

ولكن لماذا تقلص تيار الهجرة من الريف إلي الحضرة والذي كان مسئولاً في المقام الأول عن تناقص نسبة السكان الريفيين في التعدادات المختلفة حتي تعداد 1976؟ ولماذا زاد تيار الهجرة من الحضر إلي الريف والذي كان ضعيفاً في الماضي؟ يمكن تفسير ذلك بان العوامل الجاذبة والطاردة للهجرة قد تغيرت نوعا، فالمدن لم تعد جاذبة للريفين كما كانت من قبل نتيجة التكدس السكاني بها، وقلة فرص العمل وغلاء المعيشة.

وزيادة الضغط علي الخدمات وزيادة التلوث البيئي، بل أن بعض الحضريين أصبحوا يهربون من هذه الظروف القاسية بالهجرة إلي بعض المناطق الريفية التي قد يجدون فيها ظروفاً معيشية أفضل، خاصة بعد زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية مؤخراً. إذن، فإن السبب الأساسي الذي كان يعزي إليه زيادة نسبة النوع في الحضر إلي الريف لم يعد موجوداً ولكن هل ستستمر هذه الظاهرة مستقبلاً هذا يتوقف علي مستوي التنمية في كل من الريف والحضر، عوامل الجذب والطرد في كل منهما وتأثيرها علي الإناث.

المناقشة

تشتمل المناقشة التالية علي إبداء بعض الملاحظات و\الإستنتاجات والتوقعات والمقترحات المترتبة علي نتائج الدراسة:

1. أوضحت نتائج الدراسة أهمية التمثيل البياني لسكان المجتمع وقطاعاته السكانية المختلفة في صورة أهرامات سكانية، حيث تبين أهمية تلك الأهرامات في توفير معلومات كثيرة وسريعة عن بعض الخصائص الديموجرافية لذلك المجتمع أو لذلك القطاع السكاني، وما قد يرتبط بهذه الخصائص الديموجرافية من خصائص إجتماعية وإقتصادية وغيرها. كما تتيح هذه الأهرامات السكانية للمتخصصين فرصة عقد مقارنات سريعة بين القطاعات السكانية كالريف والحضر كما حدث في الدراسة الحالية. ويمكن أيضاً عمل مثل هذه الأهرامات السكانية بين المحافظات أوالأقاليم الإقتصادية أو الوجه البحري والوجه القبلي وغير ذلك من القطاعات السكانية المختلفة داخل مصر. كذلك فإن عمل هرم سكاني لنفس المجتمع أو لنفس القطاع السكاني في فترات زمنية مختلفة يفيد في التعرف بسهولة علي بعض اوجه التغير في خصائص هذا المجتمع أو القطاع السكاني خلال فترة زمنية معينة وتساعد علي توقع ما قد يحدث به مستقبلاً.

2. المتفحص في شكل الأهرامات السكانية لمصر في 2006 و 2017 التي أعدتها الدراسة وبخاصة الهرمين الخاصين بالريف يصاب بنوع من الصدمة ، لأنها تكشف بوضوح عن تحول كبير غير مرغوب فيه في التكوين السكاني لمصر، متمثلاً في زيادة نسبة الأطفال بدرجة كبيرة مما يشير إلي إرتفاع كبير في معدل الخصوبة خلال تلك الفترة وبخاصة في الريف المصري. وهذا ما أكدته الحسابات الخاصة بمعدلات الخصوبة في الريف والحضر، والتي أوضحت أن الريف وحده قد أسهم بحوالي 81% في القفزة الهائلة في معدل الخصوبة في مصر خلال الفترة التي تناولتها الدراسة. هذه النتيجة تدق جرس الإنذار لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة المتمثلة في إرتفاع معدل الخصوبة في مصر وخاصة في المناطق الريفية والتي تزيد من تفاقم المشاكل السكانية التي تواجهها مصر في الوقت الحالي وتهدد بإلتهام عوائد التنمية التي تسعي مصر لتحقيقها.

3. أرجعت الدراسة الأسباب الرئيسية للطفرة الكبيرة في معدلات الخصوبة وخاصة في الريف إلي الأحداث التي عاشتها مصر في اعقاب أحداث يناير 2011 من إنتشار للفوضي التي عمت معظم المؤسسات الإجتماعية وتفاقم المشاكل الأمنية والإقتصادية التي إستنزفت موارد البلاد وأثقلت كاهلها وغيرت من سلم أولوياتها فلم تعد قضية تنظيم الأسرة وضبط الإنجاب علي سلم أولوياتها، بل علي العكس من ذلك أدي تصاعد التيارات السلفية المتطرفة إلي مناهضة الأفكار والجهود المبذولة في هذا المجال وإجهاضها خاصة في المناطق الريفية، وساعد في ذلك وصول أصحاب الفكر المناهض لتنظيم الأسرة وضبط الإنجاب إلي مراكز صنع القرار. والان وبعد أن زالت هذه العوامل، وأنتقلت مصر إلي مرحلة جديدة من تاريخها، تسعي خلالها لتحقيق أهدافها التنموية الطموحة بات لزاماً علي الدولة ان تعيد الزخم إلي قضية تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب، وأن تضعها علي أولوية سلم أهتماماتها ضمن سياسة سكانية شاملة.

4. مع التسليم بأهمية الجهود الواعية في مجال تنظيم الأسرة، وتوفير خدمات ووسائل تنظيم الأسرة وجعلها في متناول الجميع، وبذل الجهود الواعية في مجال التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب فإنها وحدها لن تكفي للوصول إلي مانصبوا إليه من خفض لمعدل الإنجاب، مالم تكن هذه الجهود جزءاً متكاملاً مع سياسة تنموية شاملة تهيئ مناخا موضوعياً مؤاتياً لخفض الخصوبة، بما يتضمن من تحسين المستويات الاقتصادية والتعليمية والصحية للسكان، وخفض معدلات وفيات الرضع، وتحسين وضع المرأة في الأسرة وفي المجتمع، وكلها عوامل أوضحت الدراسات العلمية أهميتها في التأثير علي معدلات الخصوبة.

5. أشارت نتائج الدراسة إلي أن الريف هو المتسبب الرئيسي في حدوث الزيادة الكبيرة في معدل الخصوبة في مصر، ولذلك ينبغي إعطاؤه الأولوية والاهتمام ليس فقط في برامج تنظيم الأسرة ولكن أيضاً في برامج التنمية الشاملة. لأن تخلف الجهود التنموية سوف يعوق من الإستفادة من برامج تنظيم الأسرة. فليس المهم فقط هو عرض خدمات تنظيم الأسرة ولكن الأهم من ذلك خلق الطلب عليها، وهذا لأياتي إلا إذا توافر المناخ التنموي الذي يخلق الدوافع القوية للسكان في تفضيل الأسرة صغيرة الحجم، أي ذلك المناخ الذي يتسم بالسمات السالف ذكرها.

6. قد يكون من الأهمية بمكان ذكر أن بعض الدول التي تسعي إلي خفض خصوبة سكانها قد وجدت أن من أسرع الوسائل التي قد تقوي من دوافع السكان لتنظيم نسلهم ، والحد من إنجابهم، هو إستخدام بعض الأساليب القهرية مثل التعقيم الإجباري، أو الحرمان من بعض المساعدات الإقتصادية والخدمات الإجتماعية التي تدعمها الدولة. كما وجدت بعض الدول الأخري في إباحة الإجهاض، وتيسير إجرائه أحد العوامل المساعدة علي الحد من الإنجاب. وقد يري كثير من الناس أن تلك الأساليب لاتتمشي مع النسق القيمي السائد في مجتمعنا، وبالتالي ليس امامنا إلا التركيز علي الأساليب الترغيبية المحببة للأسرة صغيرة الحجم. وعلي الرغم مما في هذا الرأي من بعض الصواب إلا أننا لا نتفق معه كلية، فقد حان الوقت لإتخاذ إجراءات صارمة وربما قاسية لمواجهة تلك المشكلة الخطيرة التي تهدد حاضرنا ومستقبلنا، وربما يكون أحد هذه الإجراءات هو حرمان الطفل الثاني أو الثالث من بعض أوجه الدعم والمساعدات

التي تقدمها الدولة حتي يفكر الأباء جديا قبل إنجاب مزيد من الأطفال، فالظروف الحالية التي تمر بها مصر لم تعد تسمح بمثل ذلك الترف الفكري.

7. أخيراً توجه الدراسة الإنتباه إلي أهمية الدراسات الإجتماعية الريفية التي تستند إلي البيانات الثانوية المنشورة، وعدم الإرتكان أو عدم الإكتفاء بالدراسات الميدانية التي يتسم كثير منها بمحدودية نطاقها في ضوء محدودية الإمكانيات المادية اللازمة لإجراءاها لمعظم الباحثين، ولما يشوب الكثير منها من أوجه قصور منهجي يتعلق بمدي صلاحية ومصداقية البيانات المجمعة ميدانياً، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها وتحليلها. في حين أن البيانات الثانوية وخاصة تلك التي تتسم بدرجة عالية من الدقة والمصداقية مثل تلك التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وغيره من مصادر إحصاءات ثانوية يتيح للباحثين مجالاً أوسع للدراسة، والخروج بنتائج ذات قيمة تعميمية أكبر من تلك التي تخرج بها معظم البحوث الميدانية محدودة النطاق.

المراجع

أبو سالم، أحمد أسماعيل محمود (2012) الهجرة الداخلية في مصر وعلاقتها بالتنمية، رسالة دكتوراة في المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة دمنهور.

جامع ، محمد نبيل (2010) علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الأسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات العامة للسكان 1986،1996،2006،2017.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018) النشرة السنوية إحصاءات المواليد والوفيات.

حبشي، محمد مصطفي(1989) تحليل سوسيولوجي مقارن لأثر التعليم والدخل والمهنة علي الخصوبة: دراسة ميدانية، المؤتمر الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، المجلد السادس.

السيد، أماني عبد المنعم (1992) السلوك الإنجابي والعوامل المؤثرة عليه في فريتين مصريتين، رسالة ماجستير في المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية.

عبد المقصود، محمد زكريا (1987) اتجاهات الخصوبة في الريف والحضر: بحث مقارن، رسالة دكتوارة، كلية الزرؤاعة، جامعة عين شمس.

العزبي، محمد إبراهيم (1995) السكان الريفيون: الطبعة الأولي الأسكندرية، الشنهابي للطباعة والنشر.

العزبي، محمد ابراهيم (2010) المجتمع الريفي تحت المجهر، الأسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

العيسوي، ابراهيم (1985) انفجار سكاني ام أزمة تنمية ؟ القاهرة، دار المستقبل العربي.

المصري، بدر الدين (1968) مذكرات في الأحصاء ، الأسكندرية: دار الجامعات المصرية.

Callum, C.,Samir Farid, and M. Mussa (1988) Child loss and its impact on fertility. Pp. 239-276 in: Awad Hallouda and others (eds) Demographic responses to modernization. Centeral Agency for public Mobilization and Statistics.

Cohen, Bruce. Introduction to Sociology. N.Y.Mcbraw-Hill.

Duberman, Lucile and Hartigen Clayton (1979) Sociology: Focus On Society. Illinoi: Scott Foresman and Company.

Gamie, Mohamed N. and Mohamed I. Elezaby (2017) Principles and perspectives of Rural Sociology. Alexandria: Dar ELgamiha Elgadida.

Peteresen, William (1975) Population: Thirel Edition. New Yourk: Mc Graw-Hill.

Changes in the population pyramids of rural and urban Egypt in the period from 2006 to 2017 and its social implication.

El-Ezaby, M. I. and H. I. Azaz*

College of Agric., Alexandria University.

ABSTRACT

The study amid to draw the population pyramids of the rural and urban Egypt in 2006 and 2017, to identify the changes that have accured and its social implications, calculating both fertility rate, dependency ratio, and sex ratio for both rural and urban sectors, and identifying changes that have developed and its social implications. The results of the study indicated a high increase of fertility rate in Egypt by 25.7%, by 38.6% in rural areas and by 8.8 % in urban areas. The total dependency ratio increased by 7.8 at level of the country and by 4.7 in the urban areas, and by 9.8 in the rural areas. The sex ratio increased slightly in both rural areas and for the first time since 1937 is higher than the sex ratio in rural areas in urban areas. The results indicated that rural areas alone contributed to the huge increase in the fertility in Egypt by 81% during the period 2006-2017. The study attributed the reasons for the large increase in the fertility rate to the events that took place in Egypt after January 11, and the repercussions that resulted in a decline in interest in the issue of family planning. The study concluded to discuss the most important results and present several proposals to confront the problem of high population fertility, especially in rural areas.